بسبب تصاعد مخاوف فيروس كورونا

«كفيك»: أسواق الأسهم العالمية تشهد انخفاضاً حاداً خلال شهر فبراير

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر يناير عن الأسواق المالية، والذي يسلط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

الإقتصاد العالمي

شهدت أسواق الأسهم العالمية خلال شهر فبراير إنخفاضاً حاداً بسبب تصاعد مخاوف فيروس كورونا والذي أدى إلى إنخفاض مؤشر MSCI بنسبة -8.59% منذ بداية الشهر. ومع تزايد المخاوف من إنتشار الأمراض الوبائية بدأت توقعات وول ستريت بخفض نسبة الإحتياطي الفدرالي، وكان البنك الفدرالي صريحا بشأن إستراتيجيته للحفاظ على المعدلات المرجعية. في الولايات المتحدة الأمريكية، سجل مؤشر DJIA إنخفاضاً بنسبة -10.07% منذ بداية الشهر وكان أسوأ أداء من بين الدول المتطورة. وكذلك، انخفض مؤشر SP 500 بنسبة -8.41% منذ بداية الشهر. حيث سجل المؤشرين DowJones و SP500 أسوأ أداء منذ الأزمة المالية في سنة 2008. وفي 27 فبراير سجل Dow Jones أكبر خسارة ليوم واحد. في أوروبا، إنخفض مؤشر FTSE 100 بنسبة -9.68% منذ بداية الشهر. ومن جهة أخرى، سجل مؤشر DAX الألماني إنخفاضا بنسبة -8.41%. وفي فرنسا سجل مؤشر CAC 40 إنخفاضا بنسبة -8.55% منذ بداية شهر فبراير. وفي آسيا، إنخفض مؤشر اليابان Nikkei225 بنسبة -8.89% منذ بداية الشهر وكذلك مؤشر الصين Shanghai composite بنسبة -3.23%. وفي أسواق السلع، كانت أسعار النفط الأكثر إنخفاضا مقارنة بأسواق الأسهم حيث إنخفض خام غرب تكساس بنسبة -13.39% منذ بداية الشهر ليغلق عند 44.8 دولار أمريكي للبرميل وإنخفض خام برنت بنسبة -11.96% ليغلق عند 49.7 دولار أمريكي للبرميل وبذلك يكون الأسبوع الماضي قد شهد أكبر إنخفاض أسبوعي للنفط منذ عام 2008.

مؤشر MSCI GCC للأسواق الخليجية ينخفض 7.40 % وسط تراجع في الأسواق الدولية

فيروس كورونا يضرب أسهم الأسواق العالمية

الأسهم الخليجية

إنخفض مؤشر MSCI GCC للأسواق الخليجية بنسبة -7.40% منذ بداية الشهر وسط تراجع في الأسواق الدولية وكان أسوأ من الأرباح المتوقعة. بدأت دول مجلس التعاون الخليجي موسم إعلان أرباح ونتائج الشركات الرئيسية للعام 2019. حيث أن النتائج التراكمية المعلنة في نهاية الشهر تشير إلى إنخفاض أداء الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أن التوقعات كانت منخفضة بالفعل مقارنة بالعام السابق. في الكويت، إنخفض مؤشر السوق العام بنسبة -4.00% منذ بداية الشهر ما عدا قطاع النفط والغاز الذي أغلق بنسبة ارتفاع +1.05%، وإنخفاض في قطاع التكنولوجيا والمواد الأساسية بنسبة -9.47% و-7.90% على التوالي. وفي المملكة العربية السعودية، انخفض مؤشر التداول السعودي بنسبة -7.50% منذ بداية الشهر. وكان الأسوأ أداءً من بين القطاعات هو قطاع الخدمات بنسبة -14.06%، وقطاع الإتصالات بنسبة -10.82% وقطاع المواد الأساسية إنخفض بنسبة -9.88%. في قطر، انخفض مؤشر سوق قطر بنسبة -7.69% منذ بداية الشهر كما أن جميع القطاعات سجلت خسائر بمساهمة سلبية منها قطاع العقارات بنسبة -15.68% والقطاع الصناعي بنسبة -12.03% وقطاع التامين بنسبة -10.95% وقطاع الخدمات الإستهلاكية بنسبة -10.82%. اما في دولة الإمارات العربية المتحدة، سجل مؤشر سوق أبوظبي انخفاضا بنسبة -4.94% منذ بداية الشهر، متأثراً من قطاع البنوك بنسبة -6.61% وقطاع العقارات بنسبة -5.02%. أما القطاعان الوحيدان ذو أداء إيجابي قطاع التامين بنسبة +5.94% والقطاع الصناعي بنسبة +2.64%. أما مؤشر سوق دبي المالي إنخفاض بنسبة -7.18% منذ بداية الشهر، بمساهمة سلبية من قطاع العقارات بنسبة -11.66% وقطاع النقل بنسبة -8.50%. في عمان، مؤشر سوق مسقط 30 كان أفضل مؤشر بين دول مجلس التعاون حيث ارتفع مؤشر السوق بنسبة +1.27% منذ بداية الشهر بمساهمة إيجابية من القطاع الصناعي. في البحرين، أيضا، مؤشر سوق البحرين تفادى الخسائر حيث أغلق الشهر بارتفاع بسيط بنسبة +0.17% منذ بداية فبراير، وذلك بمساهمة إيجابية من قطاع التامين بنسبة +3.73% وقطاع الخدمات بنسبة +2.20%.

تعزيزاً لالتزامها بتقليص استخدامه بمعدل الثلث

«نستله» توقع على «الميثاق الأوروبي للبلاستيك»

شهدت الأعوام الخمسين الأخيرة ارتفاعاً حاداً في معدلات استخدام البلاستيك الذي ساهم بالفعل في تحقيق فوائد هائلة، لكنها جاءت مصحوبة بتكاليف واضحة في عديد من المجالات. ولهذا علينا توقيف انتهاء المطاف لمواد التغليف في مكبّات النفايات والمحيطات والبحيرات والأنهار.

ومن هذا المنطلق، وقّعت «نستله» على «الميثاق الأوروبي للبلاستيك»، الذي سيساعدها على تحقيق التزامها بتحويل كامل بنسبة 100% لمواد التغليف التي تستخدمها إلى مواد قابلة لإعادة التدوير أو لإعادة الاستخدام وكذلك الحد من استخدام البلاستيك الخام بمقدار الثلث بحلول العام 2025.

ويهدف «الميثاق الأوروبي للبلاستيك» الذي جاء ثمرة مبادرة أطلقتها فرنسا وهولندا إلى تسريع وتيرة الانتقال نحو اقتصاد البلاستيك الدائري، عبر الحد من الاعتماد الحصري على البلاستيك الخام، أي البلاستيك المصنوع من الوقود الأحفوري غير المتجدد.

وتحت مظلته، يجمع الميثاق عدة شركات عالمية رائدة وهيئات حكومية ومنظمات غير حكومية، يلتزمون سوياً بتحقيق أهدافه المشتركة بحلول عام 2025 وتخطي آفاق التشريعات الحالية. وتشمل الأهداف الأوروبية ما يلي:

- تقليص منتجات البلاستيك الخام واستخداماتها في التغليف بنسبة 20% على الأقل.
- الارتقاء بقدرات جمع وإعادة التدوير في أوروبا لمواد التغليف البلاستيكية بنسبة 25% على الأقل.
- تعزيز استخدام البلاستيك المعاد تدويره في التغليف لمعدل يصل 30% على الأقل.

وفي هذا السياق، قال ماركو سيتيمبري، الرئيس التنفيذي لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نستله: «يسعدنا التوقيع على "الميثاق الأوروبي للبلاستيك". أحد أهدافنا المشتركة يتمثل في تأسيس الاقتصاد الدائري عبر تحسين برامج جمع وفرز وإعادة تدوير المخلفات البلاستيكية في أنحاء أوروبا. ففي الوقت الراهن، تصنع نستله عبوات مياه فيتل البلاستيكية الجديدة من العبوات المستخدمة، ونتطلع مستقبلاً إلى ضمان إمكانية إعادة المواد الأخرى المستخدمة في التغليف والتعبئة مثل الأغلفة والأكياس لاستخدامها في تغليف منتجاتنا الغذائية الجديدة».

ليست هذه بالمهمة السهلة، فسلامة المنتجات أولوية قصوى بالنسبة لشركة «نستله»، ما يعني أن جميع المواد البلاستيكية المستخدمة في الأغذية ينبغي أن تكون صالحة للاستخدامات الغذائية بالكامل وخالية تماماً من أية مواد ضارة للإنسان. ولإنتاج مواد بلاستيكية معاد تدويرها وصالحة للاستخدامات الغذائية، ينبغي لعمليات إعادة التدوير أن تتطور بدورها.

وبالنسبة لشركة «نستله» وقطاع الأغذية ككل، يتمثل التحدي في أن تصنيع مواد التغليف من البلاستيك الخام أقل كلفة حالياً من إعادة تدوير البلاستيك الصالح للاستخدامات الغذائية. وللتغلب على هذا العائق، أعلنت نستله مؤخراً عن استثمار أكثر من 1.5 مليار فرنك سويسري في البلاستيك المعاد تدويره والصالح للاستخدامات الغذائية، في خطوة تهدف إلى تشجيع شركات إعادة التدوير على التركيز على مواد التغليف للعاد تدويرها والصالحة للاستخدامات الغذائية، والمساعدة في إنشاء سوق جديد.

وبهدف تقليص استخدام البلاستيك الخام، تعمل نستله على ابتكار سبل جديدة لتقديم منتجاتها. ففي الوقت الراهن، تعمل الشركة على تجربة نظام يستغني عن التغليف لتوزيع منتجات «بيوريناً للحيوانات الأليفة»، وقهوة نسكافيه سريعة الذوبان. كما وقعت نستله اتفاقية مع شركة «لووب» (LOOP)، شركة خدمات توصيل المنتجات للمنازل التي تقدم خيارات تغليف قابلة لإعادة الاستخدام، وستتوفر الدفعة الأولى من هذه المنتجات قريباً في فرنسا.

وبهدف تسريع وتيرة الابتكار، أطلقت نستله صندوقاً لتمويل حلول التعبئة والتغليف المستدامة بقيمة 250 مليون فرنك سويسري للاستثمار في الشركات الناشئة العاملة في مجال تطوير حلول التغليف والتعبئة المبتكرة، بما فيها المواد الجديدة وأنظمة إعادة التعبئة وحلول إعادة التدوير.

نستله تلتزم بقرارها تجاه البلاستيك

«العربية للطيران» تقر توزيع 9 في المئة أرباحاً نقدية على المساهمين

جانب من العمومية

وافقت الجمعية العمومية لشركة العربية للطيران، المدرجة في سوق دبي المالي تحت الرمز (AIRARABIA)، خلال اجتماعها السنوي الذي انعقد في الشارقة ، على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 9% من رأسمال الشركة على المساهمين (ما يعادل 9 فلس للسهم الواحد) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، ويعكس ذلك عاماً آخر من الأداء المالي القوي الذي سجلته الناقلة الاقتصادية الحائزة على العديد من الجوائز.

وتأتي توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بعد أن حققت العربية للطيران أداءً مالياً قوياً للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حيث سجلت أرباحاً صافية قياسية بلغت مليار درهم إماراتي، بزيادة 80% مقارنة بالأرباح التي سجلتها الشركة في العام السابق.

وخلال الاجتماع، وافقت الجمعية العمومية على تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، كما أقرّت الميزانية العامة وحسابات أرباح وخسائر الشركة لنفس الفترة.

وصادقت الجمعية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات من المسؤولية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، كما قامت بتعيين مدققي الحسابات للشركة للسنة المالية الجديدة وحددت أتعابهم. كما وتم خلال الاجتماع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للسنوات الثلاث القادمة.

وبهذه المناسبة، قال الشيخ عبدالله بن محمد آل ثاني، رئيس مجلس إدارة «العربية للطيران»: «كان عام 2019 استثنائياً بالنسبة للعربية للطيران، حيث ساهمنا بكل فخر في نمو قطاع الطيران الإقليمي واقتصاد المنطقة عموماً. ومع نجاحنا بتحقيق أرباح متميزة خلال العام، قررنا توزيع أرباح نقدية على مساهمينا بنسبة 9% تأكيداً على التزامنا بتوفير قيمة طويلة الأمد لهم».

وأضاف آل ثاني: «في ضوء التحديات المستمرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، نواصل التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية لشركتنا، والالتزام بفتح آفاق جديدة لنموذج الطيران الاقتصادي في المنطقة». وكانت «العربية للطيران» قد أضافت 16 وجهة جديدة إلى شبكة وجهاتها العالمية في عام 2019 انطلاقاً من مراكز عملياتها الرئيسية الأربع في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمغرب، ومصر. وتسلمت الشركة أيضاً 3 طائرات جديدة من طراز إيرباص A321 neo LR خلال العام ليصل حجم أسطولها إلى 55 طائرة تسير رحلاتها إلى أكثر من 170 وجهة عالمية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأوروبا. وتواصل «العربية للطيران» حصولها على الجوائز والتكريمات على الصعيدين المحلي والعالمي تقديراً لأدائها القوي وجهودها المجتمعية، حيث نالت في عام 2019 لقب «أفضل شركة طيران اقتصادي» في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال حفل توزيع جوائز موقع AirlineRating.com للتميز في قطاع الطيران. كما حصل الرئيس التنفيذي لـ «مجموعة العربية للطيران» عادل العلي على جائزة «لوريبت 2020» من مجموعة «أفييشن ويك نتووورك»، وذلك تكريماً للاستراتيجية الاستثنائية التي تتبعها الشركة.

وكان برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركة «سحاب الخير»، والذي يهدف إلى توفير تعليم مستدام وخدمات الرعاية الصحية في المجتمعات الأقل حظاً في مختلف أنحاء العالم، قد قام بإطلاق 9 مشاريع جديدة في كينيا، وسريلانكا، وبنجلاديش، ومصر.

«الخليج» يعلن الفائز الثاني بـ «12 ضعف الراتب»

جانب من تسليم الجائزة

بنك الخليج عن الفائز في السحب الشهري الثاني لحساب الراتب لهذا العام. وقد حالف الحظ السيد راشد توفيق صالح الصالح، حيث فاز بجائزة نقدية تصل قيمتها إلى 12 ضعف الراتب. وتم إجراء السحب في الفرع الرئيسي لبنك الخليج، بحضور وإشراف ممثل من وزارة التجارة والصناعة.

يوفر عرض حساب الراتب لعام 2020 إلى جميع العملاء الكويتيين الجدد ممن يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الخليج، فرصة الدخول تلقائيًا في السحوبات الشهرية والفوز ب 12 ضعف الراتب، وفي السحب السنوي على أكبر جائزة لحساب الراتب في الكويت و هي 100 ضعف الراتب.

ويمنح حساب الراتب العملاء الجدد ممن يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الخليج فرصة الحصول على جائزة نقدية فورية قدرها 100 دينار كويتي أو قرض بدون فوائد لغاية 15,000 دينار كويتي، شرط ألاّ يقل الراتب الذي يتم تحويله إلى بنك الخليج عن 500 دينار كويتي.

وبإمكان العملاء الجدد الحصول على بطاقات فيزا وماستركارد الائتمانية بدون رسوم سنوية في العام الأول، مع إمكانية الحصول على قرض تصل قيمته إلى 70,000 دينار وتسديده خلال مدة 15 سنة، أو قرض استهلاكي تصل قيمته إلى 25,000 دينار كويتي.